كتاب العروض لأبي الحسن الأخفش

هل وصلنا كاملاً ؟

الدكتور عبد الرحيم الرحوتي ـ المغرب

إلى عهد قريب كان يعتقد أن كتاب العروض المنسوب لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الوسط (ت ٢١١ أو ٢١٥هـ) من جملة الكتب المفقودة والذي قد يكون ضاع بصفة نهائية، شأنه شأن تأليف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٦٩هـ) في الموضوع نفسه، إلا أن الأمور سرعان ما ستتغير مع ظهور طبعتين محققتين على التوالي لكتاب في العروض منسوب لأبي الحسن الأخفش[١].

مع صدور هاتين الطبعتين للكتاب سننتقل من حالة إلى أخرى، أي من الحالة التي كان يعتبر فيها كتاب الأخفش في العروض ضائعاً أو في حكم الضائع، إلى تلك التي أصبح فيها الكتاب نفسه متوفراً، وفي متناول الباحثين والقراء المهتمين على حد سواء. مثل هذه الحال ليست بالهينة، باعتبار أن الأخفش يعد ركناً من أركان هذا العلم، وإماماً من كبار أئمته، وثاني من ألّف فيه بعد الخليل بن أحمد، فضلاً عن انفراده عنه ببعض الآراء، ومخالفته له في بعض ما كان يذهب إليه، ومعارضته في بعض المواطن معارضة صريحة، بل وذهب إلى حد تخطئته والتشنيع عليه. بالتالي، فإن توفر تأليفه وتمكن أيدي الباحثين منه من شأنه أن يسهم بشكل أكيد في حل العديد من المشاكل التي تعيق البحث، وفصل القول في كثير من الآراء الملتبسة بشكل ما، يساعد على تقدم البحث العلمي ويخدمه.

إلا أنه، وقبل أن نصل إلى هذا المستوى من النقاش، ونطرق هذا الباب في مسار البحث والتقصي لرد الأمور إلى نصابها؛ برفع الإشكالات العالقة وإجلاء ما اضطرب من آراء وفك الخلط الحاصل بين النظم والنظريات، وما إلى ذلك من أمور عديدة أخرى لا زالت

---

(١) صدرت طبعة أولى للكتاب بتحقيق أحمد محمد عبد الدايم عن المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥؛ وثانية بتحقيق سيد البحراوي ومراجعة محمود مكي، مجلة فصول، القاهرة، المجلد السادس، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٦. هذا التحقيق الأخير نفسه سيصدر من جديد مع بعض الإضافات القليلة عن دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٨.

تنتظر أن يبت فيها، وتحسم بطريقة يزول معها اللبس وينتفي الجدل، علينا أن نتساءل في مرحلة أولى، ليس عن صحة نسبة الكتاب إلى الأخفش، وإنما عن تمام النص المنشور وسلامته من كل نقص محتمل قد يكون ترتب عنه ضياع بعضه، خاصة وأن بعض المحققين نبّه كل من جانبه إلى احتمال وجود نقص بأصول الكتاب المخطوطة التي اعتمدت في تقويم نصه وإخراجه[١].

يشتمل الكتاب بالصورة التي وصل إلينا بها على تسعة أبواب في المجموع، هي كالتالي: باب الساكن والمتحرك؛ باب الثقيل والخفيف؛ باب الهجاء؛ باب الابتداء والوقف؛ باب جمع المتحرك والساكن؛ باب تفسير الأصوات؛ باب تفسير العروض وكيف وضعت والاحتجاج على من خالف أبنية العرب؛ باب تغيير أول الكلمة وآخرها؛ باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام ومما لا يكون في الكلام[٢].

بتأملنا لرؤوس هذه الأبواب ومقارنتها مع المعلومات التي وصلتنا، عن طريق مختلف المصادر القديمة، بشأن نظام العروض المنسوب لأبي الحسن الأخفش، نجد أنفسنا في موقف يصعب معه القبول، ولو على سبيل الافتراض، بأن التأليف المطبوع يشتمل على كامل أو مجمل النص الأصلي للكتاب، وذلك لأننا لا نجد فيه ما ينسب للأخفش من آراء، وخاصة تلك التي انفرد بها أو خالف فيها غيره، سواء ما تعلق منها بالبحور وأنواعها، أو بالزحافات والعلل أو بالدوائر التي قيل أنه كان ينكرها، وغير ذلك من الأمور الأخرى التي نقف على بعض الإشارات إليها مبثوثة هنا وهناك في الكتب القديمة[٣].

منذ هذه اللحظة تداهمنا الأسئلة وتتعدد، بل وتستحوذ على الذهن إلى حد أن بعضها يقودنا بكامل البساطة إلى التشكيك في نسبة الكتاب إلى أبي الحسن الأخفش على الأقل في صورته الحالية، أو أنه غير كتاب العروض الذي نسبته إليه المصادر القديمة[٤]. قد تكون كل هذه الاحتمالات واردة، إلا أننا نفضل على الأقل في هذه المرحلة من البحث ألا نذهب هذا المذهب لما فيه من تطرف، بقدر ما لا يفيد تقدم البحث العلمي، بقدر ما لا يضيف شيئاً من شأنه أن يغني النقاش الدائم حول التراث العربي المكتوب.

---

(١) هذا التساؤل يجد ما يبرره في الصورة التي صدر بها الكتاب، وهي صورة لا تتلاءم مع الوصف الذي نجده في بعض المصادر القديمة لكتاب العروض المنسوب للأخفش، زيادة على أن المحققين، كما سنقف على ذلك فيما بعد، أشارا إلى وجود خرم به، ولكنهما لم يحسما القول فيه بشكل مقنع ينتفي معه كل ما يبرر الرجوع إليه والوقوف عنده من جديد. يراجع تحقيق سيد البحراوي، الإصدار الثاني، المقدمة، ص ٨.

(٢) نفسه، ص ٦٢.

(٣) يراجع في هذا الموضوع كتاب محمد العلمي: العروض والقافية، دراسة في التأسيس والاستدراك، الدار البيضاء، ١٩٨٣، ص ١٩١ وما بعدها.

(٤) ينظر ابن النديم: الفهرست، تحقيق رضا تجدد، بيروت ١٩٨٨، ص ٥٨.

مع ذلك، يبقى أن هذا التأليف يطرح إشكالاً حقيقياً للباحث ولغير الباحث، بحيث أنه من الصعب جداً إدراجه بصورته الحالية ضمن كتب العروض، بل إنه يكاد لا يكون فيه، أو هو، كما ذكر سيد البحراوي، كتاب في مبادىء هذا العلم، بمعنى آخر، كتاب تمهيدي عبارة عن مدخل يتضمن المعارف العامة التي على المبتدىء الإحاطة بها، والإلمام بخاصها وعامها قبل أن يلج مجال العروض بمعناه الدقيق.

نستشف من كل هذه المعطيات الأولية أن الكتاب قد يكون وصلنا ناقصاً، وأن ما لحقه من خرم قد يكون ذهب بجزء هام منه، وبالتالي فإن المطبوع قد لا يزيد، في أقصى الحالات، عن كونه بعضاً من كل. مثل هذا الاستنتاج ليس بالجديد ولا بالمثير، باعتبار أن هناك من آثار هذه المسألة قبلنا، ويتعلق الأمر بالدكتور أحمد محمد عبد الدايم الذي لفت الانتباه في تحقيقه، كما أكد على ذلك سيد البحراوي، إلى وجود خرم بالأصل المخطوط للكتاب لم يحدد على ما يظهر مقداره، في حين أن سيد البحراوي وكما أشرنا إلى ذلك في محاولة سابقة لم ينص على هذا الخرم في تحقيقه الأول[(١)]، وعاد ليلفت نظر القارىء إليه في طبعته الثانية اعتماداً على الدكتور أحمد محمد عبد الدايم[(٢)] وقدره بصفحات لا غير.

حول هذه المسألة، مسألة الخرم الذي قد يكون ذهب بجزء هام من أصل الكتاب، سنركز كامل اهتمامنا في هذه المحاولة بهدف تحديد مقدار ما ضاع منه ولو بطريقة تقريبية، ولا يمكن أن يكون الحال إلا كذاك في غياب معطيات دقيقة عن حجم الكتاب الأصلي وأبوابه، ومضامين كل واحد منها، وما إلى ذلك من المعطيات الأخرى التي لو توفرت لمكنتنا من الدفع بتقديراتنا إلى حدودها القصوى حتى تستوي الأمور وتتضح.

لم نتمكن رغم كل المجهودات التي بذلناها من الحصول على تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، في حين أننا نتوفر على طبعتي سيد البحراوي الذي اطلع، كما نص على ذلك في إصداره الثاني، على تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم[(٣)] واستفاد منه وراجع أصله المخطوط المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٠١٩هـ وهو غير الأصل المخطوط الذي اعتمده في إصداره الأول، الذي توجد صورة زينكوغرافية منه بمكتبة المعهد الأحمدي بطنطا تحت رقم ح٣٨/ عـ٤٨٦٥، وإن بدا له من خلال فحصه للمخطوطين ومقابلتهما أنهما قد يكونان نسختين لأصل واحد: «فإذا بها [نسخة دار الكتب] من نفس الأصل الذي لدي، وإن كانت أوضح في بعض الأجزاء، وأكثر غموضاً في بعضها الآخر، بالإضافة إلى اتفاقهما

(١) تراجع دراستنا: إشكالية عدة القوافي عند الخليل، محاولة لرفع الإشكال ودفع وهم الأخفش، مجلة الذخائر، بيروت، العدد الثاني، ربيع ٢٠٠٠، ص ١٧ ـ ٥٢.

(٢) الأخفش: كتاب العروض، تحقيق سيد البحراوي، الإصدار الثاني، سبق ذكره، ص ٨ و٦٣، هامش ٣.

(٣) نفسه، ص ٧.

في الصفحات المطموسة»[١].

سنعتمد إذاً، على طبعتي سيد البحراوي، باعتبار أنه اطلع على الأصلين المخطوطين المعروفين للكتاب لحد الآن، زيادة على مراجعته لتحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم واستفادته منه، واعتماده إياه في بعض ما ذهب إليه من جملته مسألة الخرم، وإن لم يعمق فيه النقاش بالقدر اللازم، ولم يحطه بالعناية التي يستحقها؛ علماً بأن مسألة من هذا القبيل لها من الخطورة ما لا يمكن تجاهله بالنظر لما قد يترتب عنها من انعكاسات سلبية على الكتاب وعلى صاحبه، لا من حيث قيمة التأليف العلمية، ولا من حيث المكانة المتميزة التي يحتلها الأخفش باعتباره إماماً وركناً من أركان العروض العربي بعد الخليل.

سنعمل في مرحلة أولى على عرض كلام سيد البحراوي في موضوع الخرم بالشكل الذي طرحه في المقدمة، وفي الهامش الثالث للصفحة الثالثة والستين من الكتاب، ثم نناقشه بقدر المستطاع لكي تتبين الأمور وتتضح، ثم ننطلق من ثمة لعقد مقارنة دقيقة بين محتويات هذا الكتاب وكتاب آخر في العروض لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي (ت ٣٤٢هـ) لما لاحظناه من تشابه بين الكتابين في التبويب والبناء وانطلاقاً من ذلك سنخلص بحول الله وقوته إلى طرح فرضية نحدد من خلالها على وجه التقريب الأبواب التي ضاعت من الكتاب فلا يتوهمن متوهم أن المطبوع منه يشكل مجمله ومعظمه، وأن ما ضاع منه لا يزيد عن بضع صفحات، كما ذكر سيد البحراوي، لما في ذلك من تجاوز ينافي الحقيقة ولا يتلاءم مع الواقع.

يقول سيد البحراوي واصفاً نسخة دار الكتب في مقدمة إصداره الثاني: «والمخطوطة التي بين أيدينا مخطوطة صغيرة الحجم، إذ تتكون من أربع عشرة ورقة أو سبع وعشرين صفحة، مع مراعاة أن تكون هناك صفحات ناقصة بين الصفحتين ١٧ ـ ١٨، وكل صفحة منها تتكون من خمسة عشر سطراً، مكتوبة بخط نسخ جميل وواضح»[٢].

يشير المحقق من خلال هذا الوصف المقتضب للأصل المخطوط إلى احتمال وجود نقص بين الصفحتين ١٧ ـ ١٨، بمعنى أن أبحاثه لم تمكنه من حسم المسألة للخروج بها من ظل الشك إلى نور اليقين. فالأمر لا يتجاوز على رأيه، في أقصى الأحوال، حد وجود نقص محتمل بالأصل أو شيء من هذا القبيل، وهو النقص الذي قد يكون ترتب عنه ضياع صفحات من الكتاب. تزداد حدة هذا الانطباع وضوحاً في الهامش الثالث من الصفحة الثالثة والستين وهو الهامش الذي يشير فيه إلى موضع الخرم، ويحدد مكان وجوده في الأصل، إذ يقول: «يبدو من نسختي المخطوطة تواصل الصفحتين ١٧ ـ ١٨، لكن سياق المعنى يدعم وجهة نظر

(١) نفسه، ص ٧.

(٢) الأخفش: كتاب العروض، تحقيق سيد البحراوي، الإصدار الثاني، سبق ذكره، ص ٨.

الدكتور عبد الدايم باحتمال سقوط صفحات بين هاتين الصفحتين، وبذلك تصبح الصفحة المرقمة هنا برقم ١٨ جزءاً من فصل جديد في المخطوطة يتحدث عن وزن الوافر»(١). نستفيد من كلام سيد البحراوي أن الذي نبه على الخرم وحدد مكان وجوده في الأصل المخطوط هو الدكتور أحمد محمد عبد الدايم وأنه، أي سيد البحراوي، تبعه فيما خلص إليه مضطراً على ما يظهر، وذلك لأن يتحدث عن تواصل الصفحتين ١٧ ـ ١٨ وكأن هذا التواصل كافٍ وحده لقيام الحجة على استرسال النص، وغياب كل ما يمكن أن يفيد عدم وجود انقطاع في صلبه، وإن كان يبدي في نفس الوقت بعض الميل إلى رأي الدكتور عبد الدايم لأن الصفحة ١٨ قد تكون جزءاً من فصل جديد على حد قوله.

لا يسعنا إلا أن نتساءل في هذا السياق بصدد موقف سيد البحراوي؛ الذي لا يبدو أنه اقتنع بوجود خرم في الأصل المخطوط، أو أنه على الرغم من إظهاره بعض الميل إلى تقبل رأي الدكتور أحمد محمد عبد الدايم، عمد في أثناء ذلك إلى التقليل من شأنه، ووقف عند حد تقدير ما ضاع من الكتاب بصفحات، ولم يزد على ذلك شيئاً أو يتجاوز في نقاشه حدود ملامسة الموضوع في خطوطه العريضة، ومن دون أن يقدر، على ما يظهر، الانعكاسات السلبية، بل والخطيرة أيضاً للموقف الذي مال إليه على التأليف بكامله، بالنظر إلى أن المتوفر منه لا يعدو، مهما بلغ شأنه أو كبر حجمه، أن يكون بعضاً من كل. هذا، في الوقت الذي لن يفوت القارىء المتمكن ومن دون تجاوز ذلك للحديث عن الباحث المتمرس، أن يلاحظ خلال قراءته للباب ـ موضوع الإشكال ـ غياب الاسترسال في نصه وانعدام الانسجام بين جزأيه، بحيث يتعذر عليه تماماً إيجاد ما يمكنه أن يساعده على الربط بينهما، حتى يجعلهما نصاً واحداً ويدرجهما في باب واحد، لاختلاف مادة كل منهما اختلافاً بيّناً واضحاً.

بالنظر إلى طبيعة الإشكال الذي يطرحه الباب التاسع من الكتاب وهو إشكال ناتج أساساً وفي المقام الأول عن التنافر الجلي بين جزأيه، لم يكن على المحقق أن يقف عند حد ترجيح أن تكون الفقرات الواقعة بعد الخرم جزءاً من فصل جديد ولا يزيد على ذلك شيئاً، وكأن الأمر يتعلق بما لا أهمية له، وبالتالي لا يتطلب نقاشاً مستفيضاً ولا تحليلاً دقيقاً مستقصياً، يساعدنا على الإحاطة بكل جوانب الموضوع، الظاهر منها وغير الظاهر، لكي تتضح الرؤيا التي تزيل اللبس، ويقوم الدليل الذي يرتاح له الفكر.

توحي صيغة عنوان الباب ـ موضوع الإشكال ـ بأنه خصص في الأصل من قبل المؤلف لمعالجة ما يصطلح العلماء على تسميته بالضرورة الشعرية(٢) وهو بالفعل موضوع الجزء الأول منه، أي ذلك الذي يقع قبل الخرم. ومبحث الضرورة الشعرية، كما هو معروف ومتداول،

---

(١) نفسه، ص ٦٣. لا يتحدث المؤلف عن وزن الوافر كما توهم المحقق وإنما عن زحاف الوافر.

(٢) يحمل الباب التاسع من الكتاب العنوان التالي: باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام وما لا يكون في الكلام. الأخفش: كتاب العروض، سبق ذكره، ص ٦٢.

لا يدخل في صلب العروض، وإنما في عداد المعارف العامة المرتبطة به التي غالباً ما يعالجها العلماء في الأبواب التمهيدية لكتبهم؛ زيادة على أنه لا يختص بعلم العروض وحده، وإنما يتجاوزه إلى العلوم المرتبطة باللغة بصفة عامة، لذلك نجد من ألفوا في مثل هذه العلوم غالباً ما يفردون باباً مستقلاً للضرورة الشعرية كسيبويه مثلاً، الذي يعد الباب الذي خصصه لضرائر الشعر في «الكتاب» المرجع الأساسي والمصدر الأم الذي انطلق منه وبنى عليه أغلب من ألفوا في هذا الموضوع من اللاحقين ومن تلاهم.

أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي صاحب «الجامع في العروض والقوافي» الذي اخترنا كتابه لنقارن بينه وبين التأليف ـ موضوع هذه المحاولة ـ للأسباب التي ذكرنا، أفرد هو الآخر باباً مستقلاً للموضوع نفسه، أي موضوع الضرورة الشعرية(١)، ووضعه في مستهل الكتاب، أي ضمن هذه الأبواب التي نعتناها بالتمهيدية، والحال لا يمكن أن يكون إلا كذلك عند الأخفش أيضاً، لا لشيء إلا لأنه لا يمكننا أن نتصور عالماً حاذقاً بتقنيات التأليف ومتمكناً من منهجية بناء التصانيف يضع فصلاً من المفروض أن يأتي في مستهل الكتاب، في وسطه أو في مختتم،ه مخالفاً بذلك القواعد والأعراف وما هو متداول في مجال التصنيف وما يفرضه، زيادة على كل ذلك، سلامة الذوق وسداد المنطق.

أما إذا نحن انتقلنا من عنوان الباب ومحيطه الخارجي إلى صلب محتواه، فإننا نجد المؤلف يعالج فيما وصلنا من القسم الأول منه، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: جواز تسكين المتحرك؛ جواز تحريك الساكن؛ جواز صرف ما لا ينصرف؛ جواز قصر الممدود وما إلى ذلك من المواضيع الأخرى العديدة(٢) التي بسط فيها العلماء الحديث عند معالجتهم لمسألة الضرورة الشعرية، سواء في كتب مستقلة أفردوها لها، أو في أبواب خاصة من كتبهم في العروض، أو في غيره من العلوم الأخرى المرتبطة باللغة بصفة عامة.

نخلص إلى القول إذاً، بأن الباب التاسع من الكتاب كان مخصصاً بكامله في الأصل، على الأرجح، لمعالجة مسألة الضرورة الشعرية، إلا أن بعضاً منه ضاع من جملة ما ضاع من الكتاب، ولم يبق إلا الفقرات الأولى منه، تلك التي تشكل القسم الأول من الباب الأصلي.

أما عندما ننتقل إلى القسم الثاني من نفس الباب، ذلك الذي يقع بعد الخرم؛ فإننا نجد المؤلف يتحدث فيه عن الزحاف الذي يلحق أجزاء مختلف البحور. وأول ما وصلنا منه، أي من هذا القسم، بعض زحاف الوافر، وما بعده من زحاف باقي البحور إلى المتقارب، ولا نجد فيه ذكراً لزحاف البحور التي تأتي قبل الوافر، أي الطويل والمديد والبسيط، الذي يبدو أن الفقرات المخصصة لها ضاعت فيما ضاع من الكتاب.

(١) أبو الحسن العروضي: الجامع في العروض والقوافي، سبق ذكره، ص ٨٣ وما بعدها.
(٢) الأخفش: كتاب العروض، سبق ذكره، ص ٦٢ وما بعدها.

مسألة الزحاف، أي التحولات التي تلحق الأجزاء ولا تلزم، التي يتناولها المؤلف في هذا القسم من الباب هي مسألة تختلف كلية عن سابقتها، الضرورة الشعرية، لأنها، خلافاً للأولى، من صلب العروض بمعناه التقني الدقيق، وليست من تلك المعارف ذات الطابع العام التي يمهد له بها.

أكثر من ذلك، لا نجد المؤلف يتحدث عن الزحاف بشكل عام، بل يتناوله من باب خاص، باعتبار القوانين التي تتحكم فيه (المعاقبة، المراقبة)، وباعتبار قبحه وصلاحه أو حسنه وجودته وما إلى ذلك. وهذا الباب مستقل بذاته عند العلماء، ويعرف عندهم تحت اسم تقني خاصة هو «مقاييس الزحاف» وهو باب يأتي عادة ضمن الأبواب الختامية من كتبهم، أي بعد أن يكونوا قد فرغوا من تناول البحور كل واحد منها على حدة، وتحدثوا عما يجوز فيها وما لا يجوز فينتقلوا إذ ذاك إلى تناول بعض الجوانب التي تحتاج إلى وقفات خاصة، إما لإجمال القول فيها حتى يسهل استيعابها، أو لأنها تحتاج إلى مزيد من التفصيل وما إلى ذلك، مثل ألقاب العروض وباب المصراع ومقاييس الزحاف وغير ذلك.

لا يبدو أن القسمين اللذين أدرجا معاً أحدهما تلو الآخر في نفس الباب من الكتاب المنسوب لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، كانا يشكلان في الأصل باباً واحداً بالشكل الذي يوجدان عليه حالياً في الطبعات الصادرة للكتاب؛ لانعدام ما يمكن اعتماده مبرراً يسوغ الربط بشكل من الأشكال بينهما، ليجعل منهما مادة باب واحد، أي بين القسم الذي يتناول فيه المؤلف الضرورة الشعرية وأحكامها، وذلك الذي يتناول فيه قوانين الزحاف ومقاييسه، وهما كما هو واضح غريبان عن بعضهما، ويتناولان موضوعين مختلفين ومباين أحدهما للآخر، وإن كان لهما ارتباط بالموضوع الأساسي للتأليف، إلا أنه يصعب مع ذلك تقبل فكرة إدراجهما معاً في باب واحد متكامل الأجزاء منسجم أو حتى فكرة جعلهما بابين متجاورين، أي يأتي أحدهما تالياً للآخر وموالياً له في نفس الكتاب، اللهم إلا في حالة ما إذا لم يكن هذا الكتاب قد بني على منهج واضح المعالم خاضع لمتطلبات التأليف ومقتضياته، إلا أن مثل هذا الافتراض يظل بعيداً كل البعد عن الواقع، وليس هناك ما يمكنه أن يسمح بطرحه ويسوغه.

بعد ما تبين لنا بالملموس أن قسمي الباب التاسع من الكتاب لا يمكن أن يكونا من نفس الباب وأن الأول، ذلك الذي يتعلق بضرائر الشعر، عادة ما يأتي في مستهل كتب العروض وأن الثاني غالباً ما نجده ضمن فصولها الختامية، يتعين علينا أن نجتهد قدر الإمكان بهدف تقدير حجم النقص الذي لحق الكتاب والذي لا يمكن أن نتصور، إذا ما صدق ما ذهبنا إليه، أن يقدر، كما فعل ذلك سيد البحراوي، بصفحات لا غير، أي بما لا تأثير له على حجم الكتاب الأصلي، وبالتالي لا انعكاس سلبي له على سلامة التأليف وتمامه.

الواقع، يكاد لا يدعم مثل هذا الكلام، لأن الأمر قد لا يتعلق بصفحات قليلة وإنما بأبواب وفصول عديدة هي مجمل الكتاب ومعظمه، وذلك هو الذي جعل، على ما يظهر،

سيد البحراوي يتحدث في مقدمة التحقيق عن كتاب في مبادىء العروض وليس في العروض. إلا أن قوله بأن التأليف هو كتاب في مبادىء العروض لا يجد ما يدعمه، خاصة وأن ابن النديم لم ينسب للأخفش إلا كتاب العروض، وإذا كان الحال كذلك فيتعين أن يكون كتاباً جامعاً له لا مقتصراً على مبادئه العامة التي تكاد لا تمسه إلا من بعيد، ولا تيسر الإحاطة به ولا الإلمام بجزئياته وتفاصيله.

لكي نعمق النقاش أكثر، وندفع بالبحث إلى أقصى ما يمكن، بقدر ما تساعدنا على ذلك المعطيات والقرائن المتوفرة، ارتأينا اللجوء إلى مقابلة رؤوس الأبواب التي يشتمل عليها التأليف ـ موضوع البحث ـ بتلك التي نجدها في كتاب «الجامع في العروض والقوافي» لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي، الذي يعد في الوقت الراهن واحداً من أقدم النصوص المتوفرة في العروض، التي اعتمدت بشكل مباشر على كتابات الرعيل الأول من العلماء المؤسسين.

ما يكاد يطلع القارىء على محتويات كل واحد من الكتابين حتى يدرك وجود تشابه كبير بينهما في التبويب وليس هذا بالغريب، إذ أن مصنفات القدماء في العلوم بشكل خاص كثيراً ما وجد بها نفس الأبواب، وما يختلف هو الأسلوب وطريقة المعالجة والترتيب بحسب منهج المؤلف واختياراته ومنظوره الشخصي وما إلى ذلك. إن هذه المقارنة، زيادة على أنها ستمكننا من الوقوف على ما ذكرناه من تشابه بين الكتابين، فإنها ستساعدنا كذلك، وبشكل خاص، على تقدير حجم الخرم الذي لحق كتاب الأخفش والإحاطة، ولو بشكل تقريبي، بمقدار ما ضاع منه قياساً بالمطبوع. لتسهيل الأمور وتقريبها من الأذهان بالشكل الذي يجعلها تدرك أوجه التشابه بين التأليفين في تبويبهما، ارتأينا أن ندرج الأبواب التسعة التي وصلتنا من كتاب الأخفش، وأبواب الجزء الأول من كتاب أبي الحسن العروضي، وهي تسعة أيضاً في الجدول التالي:

أبواب ما وصلنا من كتاب الأخفش	أبواب الجزء الأول من كتاب أبي الحسن العروضي	ملاحظات
١ ـ باب الساكن والمتحرك	باب معرفة الساكن من المتحرك	في نفس المرتبة عند الرجلين
٢ ـ باب الثقيل والخفيف	باب الجمع بين الساكن والمتحرك	الباب الخامس عند الأخفش
٣ ـ باب الهجاء	باب الوقف والابتداء	الباب الرابع عند الأخفش
٤ ـ باب الابتداء والوقف	باب تفسير الأصوات	الباب السادس عند الأخفش
٥ ـ باب جمع المتحرك والساكن	باب الهجاء	الباب الثالث عند الأخفش
٦ ـ باب تفسير الأصوات	باب الاحتجاج للعروض والرد على من خالف أبنية العرب	الباب السابع عند الأخفش
٧ ـ باب تفسير العروض وكيف وضعت والاحتجاج على من خالف أبنية العرب	باب الخفيف والثقيل	الباب الثاني عند الأخفش

٨ ـ باب تغيير أول الكلمة وآخرها	باب أول الكلمة وآخرها	في نفس المرتبة عند الرجلين
٩ ـ باب ما يحتمله الشعر مما يكون في الكلام وما لا يكون في الكلام	باب ما يحتمل الشعر	في نفس المرتبة عند الرجلين

إذا استثنينا مسألة التقديم والتأخير في بعض الأبواب، فإننا نلاحظ بأن عددها في الجزء الأول من كتاب أبي الحسن العروضي هو نفس العدد الذي نجده عند الأخفش، أي تسعة في المجموع، وهذا يفيد في حد ذاته بأن منهجهما في التأليف متشابه، إن لم نقل أنهما كانا يتبنيان نفس المنهج، وكان لهما تصور متقارب بشدة للموضوع وكيفية معالجته وتبويبه. من جهة ثانية، يوحي حصر الأبواب في العدد المذكور بأن مختلف المعارف العامة الممهدة للعروض التي يتعين على القارىء الإحاطة بها قبل مباشرته له تنقسم إلى تسعة أقسام من مجموعها، وأن معالجة كل قسم منها يقتضي باباً مستقلاً، أي أن عدد الأبواب فرضته أنواع المعارف الضرورية التي يلزم أن يمهد بها للموضوع الأساسي، وليس شيئاً آخر غير ذلك.

بتأملنا لرؤوس هذه الأبواب نخلص إلى أنها ليست مستقلة بذاتها ولا مقصودة لذاتها، كما أنها لا تشكل موضوعاً قائم الذات يمكن الوقوف عنده والاكتفاء به لانتفاء الغاية، باعتبار أنها ليست مطلوبة لذاتها، وإنما لداعٍ استوجبها وفرض وجودها. إنها لا تمثل في الواقع إلا لبنة أولى في بناء لم يكتمل بعد، ولعلّ ذلك ما جعلها لا تمثل في كتاب أبي الحسن العروضي إلا الجزء الأول منه، أي جزأه التمهيدي فحسب.

يتجاوز التطابق بين الكتابين عدد الأبواب ليطال المضامين أيضاً؛ التي ما نشرع في مقابلتها حتى نجدها تقترب من بعضها البعض بشكل مثير للدهشة، وفي رؤوس الأبواب المدرجة في الجدول أعلاه ما يؤكد ذلك بشكل لا يدع مجالاً لمزيد من التوسع في الموضوع، إذ باستثناء بعض الاختلافات الطفيفة في الصياغة، تكاد تكون هذه العناوين متطابقة تماماً وكذلك الأمر بالنسبة لمحتويات الأبواب أيضاً، بحيث نقف على أوجه شبه كثيرة بينها وما يميزها عن بعضها هو أسلوب كل واحد من الرجلين، وطريقته الخاصة في المعالجة والبناء وتناول المادة واختياراته الشخصية بحسب تكوينه وتطور البحث واتساع دائرته في عصر.

مع وجود كل هذه القرائن يصبح من الصعب القبول بقول من يذهب إلى افتراض أن ما حقق ونشر من كتاب الأخفش يشكل كتاباً كاملاً في علم العروض، بل إن الافتراض الوجيه الذي يجدر بنا التزامه والأخذ به هو أن هذه الأبواب التسعة من كتاب الأخفش ربما لم تكن تمثل من حجم التأليف الأصلي إلا جزأه الأول، الأبواب التمهيدية منه على كل حال، وأن ما جاء بعدها من أبواب أخرى ضاعت فيما ضاع من الكتاب.

علينا، وقد خلصنا إلى ما خلصنا إليه، أن نعمل ما في وسعنا وأن نبذل قصارى جهدنا

من أجل تحديد المكان الأصلي المحتمل، الذي كانت توجد به الفقرات التي يعالج فيها المؤلف قوانين الزحاف، التي ألحقت خطأ من لدن النساخ، ولا شك أنها بالباب التاسع من الكتاب وهي ليست منه كما أوضحنا، لأن تحديد مكان وجودها في الأصل من شأنه أن يساعدنا على تحديد قدر ما ضاع منه، خاصة إذا كانت توجد ضمن أبوابه الختامية، إذ كلما اقترب مكان وجودها من نهاية الكتاب كلما سهل علينا تقدير ما ضاع منه، في غياب وجود قرائن أخرى يمكن اعتمادها في الوقت الراهن.

للقيام بمثل هذه العملية ليس أمامنا من طريق غير الطريق الذي التمسناه إلى حد الآن وهو طريق المقارنة والمقابلة؛ بين مضمون فقرات كتاب الأخفش ومحتويات كتاب أبي الحسن العروضي، لعلنا نقف في خلال ذلك على بعض التشابه بين محتويات أحد أبواب الكتاب وهذه الفقرات المعزولة، وهو تشابه قد يساعدنا على تقريبهما من بعضهما، والحكم على تطابق محتوياتهما كلاً أو جزءاً بعد إخضاعهما للتدقيق والتمحيص، والقول إثر ذلك بوحدة موضوعهما الذي قد يترتب عنه عليه انتماؤهما إلى نفس الباب ووقوعهما في نفس الجزء من الكتاب.

بعد انتهاء أبي الحسن العروضي من معالجة أبواب الجزء الأول من كتابه، ينتقل إلى أبواب الجزء الثاني الذي يشتمل عنده على ثمانية عشر باباً وهي على التوالي: باب تقطيع الشعر؛ باب الأسباب والأوتاد؛ باب الدوائر؛ تليها أبواب البحور، وهي خمسة عشر باباً تبتدىء بالطويل وتنتهي بالمتقارب[١]. بتأملنا لهذه الأبواب على التوالي لا نقف بها على أي شيء يسمح لنا بمقاربة فقرات الأخفش بهذا الباب أو ذاك من أبواب الجزء الثاني من كتاب أبي الحسن العروضي أو على الأقل يوحي، بشكل أو آخر، بوجود شبه ما بينهما، لا في البناء ولا في المضمون، مما يفرض علينا القبول ولو مؤقتاً بغياب صلة قرابة ممكنة أو محتملة بين أحد فصول الكتاب أو بعضه مع بعض أو مجمل فقرات الأخفش.

انتقلنا إثر ذلك إلى الجزء الثالث من الكتاب، وأخضعناه لنفس العملية لعلنا نجد فيه ما يساعدنا على حل الإشكال الذي يواجهنا. يشتمل هذا الجزء من الكتاب على ستة أبواب تحدث المؤلف في الأول منها عن الخرم، وفي الثاني عن المصراع وكيف وقوعه ووجوهه، وفي الثالث عن الخرم، وفي الرابع عما جاء مما لم يذكره الخليل وعما لم يجيء مما ذكره، والخامس خصه لمقاييس الزحاف، والسادس والأخير للألقاب[٢]. تصفحنا هذه الأبواب على التوالي باحثين ومعيدين البحث عن أي شيء من شأنه أن يساعدنا على تحديد الباب الأصلي الذي كانت توجد به فقرات الأخفش التي أدرجت عن طريق الخطأ في الباب التاسع من كتابه،

---

(١) أبو الحسن العروضي: الجامع في العروض والقوافي، سبق ذكره، ص ٩٤ ـ ١٧٠.
(٢) نفسه، ص ١٧١ ـ ٢١٣.

وهنا كانت المفاجأة السارة إذا صح التعبير، بحيث أننا سنقع خلال تمحيصنا لأبواب هذا الجزء على باب يقترب بشدة ملفتة للنظر في بنائه ومضمونه من فقرات الأخفش، وهو الباب الذي عنونه أبو الحسن العروضي بـ : «باب مقاييس الزحاف»[(١)].

لكي تتضح الأمور بالشكل المطلوب، ونقف على أوجه الشبه بين النصين بصيغة ينتفي معها الجدل، ارتأينا أن ندرج في جدول، كما فعلنا سابقاً، مضامين فقرة واحدة كاملة من فقرات الأخفش مع الفقرة المقابلة لها في كتاب أبي الحسن العروضي، وهي مقارنة اخترنا لها، رغبة منا في الاختصار، الفقرة التي عالج فيها كل من الرجلين زحاف بحر الكامل[(٢)]، تاركين بعد ذلك المجال مفتوحاً لمن أراد أن يواصل مثل هذا العمل؛ سيراً على نفس النهج بالنسبة لباقي الفقرات الأخرى المتبقية من الباب، ولدينا اليقين التام أن كل من حاول مثل ذلك سيخلص لا محالة إلى نتائج مطابقة لتلك التي وصلنا إليها. فيما يلي الجدول المتضمن لمحتويات الفقرتين:

أبو الحسن الأخفش	أبو الحسن العروضي
وأما الكامل فأجازوا إسكان ثاني مُتَفَاعِلُنْ لكثرة المتحركات حتى صار مُسْتَفْعِلُنْ ثم عاقبت السين الفاء	وأما الكامل فإن ثانيه يُسَكَّن لأن الحركات قد كثرت فيه فحسن سكون ثانيه . . . والسين فيه تعاقب الفاء
وحذف السين أحسن لأنها الجزء الذي أسكن	وكان الأخفش يرى أن حذف السين أحسن من حذف الفاء لأنه الحرف الذي أُسكن
وجاز إسكان عين فَعِلاَتُنْ لأنه صدر مُتَفَاعِلُنْ	وفَعِلاَتُنْ إذا أَسْكَنت ثانيها نقلتها إلى مَفْعُوْلُنْ ولا يكون ذلك في الضرب
وقد أجازوا فَعْلُنْ في الذي عروضه مُتَفَاعِلُنْ وهو الأصل لأنه صدر مُتَفَاعِلُنْ، ولكن الأصل ربما طُرح	وفَعْلُنْ في الكامل وفَعِلُنْ هما صدر مُتَفَاعِلُنْ ذهب منه الوتد وهو الاخر فبقي مُتَفَا فنقل إلى فَعِلُنْ وجاز إسكانه (فَعْلُنْ) كما جاز في الجزء التام
ولا أرى فَعْلُن في العروض إلا جائزة مع فعِلُنْ لأنه صدر مُتَفَاعِلُنْ	ـ

(١) نفسه، ص ١٩٨ ـ ٢٠٨.
(٢) نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤؛ الأخفش: كتاب العروض، سبق ذكره، ص ٦٤.

وكذلك حال مُتَفَاعِلاتُنْ ومُتَفَاعِلانْ في سكون الثاني والمعاقبة كحال مُتَفَاعِلُنْ	وجازت الزيادة فيه في مُتَفَاعِلاتُنْ ومُتَفَاعِلانْ عوضاً من ذهاب جزئه، ولا تلحق الزيادة إلا في الشعر المجزوء
ولم نجد مُفْتَعِلُنْ ولا مَفَاعِلُنْ في مجزوء الكامل وهو جائز لأنه قد جاء في بابه	—

نلاحظ من خلال مقارنة محتويات الفقرتين وجود تشابه واضح - إن لم نقل صارخ - بينهما وهو ما يسمح لنا بافتراض أن الباب الأصلي الذي كانت توجد فيه فقرات الأخفش المدرجة عن طريق الخطأ في الباب التاسع منه؛ لا يمكن أن يكون إلا باباً من نفس جنس الباب الذي عالج فيه أبو الحسن العروضي موضوع مقاييس الزحاف. نلاحظ كذلك بأن أبا الحسن العروضي يقتبس مباشرة من كتاب الأخفش ما يجانس مادة وموضوع بابه، ويذكره بالاسم، مما يؤكد من جهة نسبة الكتاب للأخفش؛ باعتبار أنها تحتوي على ما نسب إليه من آراء، وخاصة تلك التي انفرد بها رغم مخالفة غيره له فيها، من جملتهم أبو الحسن العروضي الذي عقب على كلام الأخفش، الذي كان يحسن عنده في مُسْتَفْعِلُنْ المضمر حذف الثاني الساكن، في حين أن أبا الحسن العروضي كان يميل إلى استحسان سقوط الرابع الساكن من نفس الجزء وذلك عند قوله: «والأخفش يرى أن حذف السين أحسن من حذف الفاء، قال: لأنه الحرف الذي أُسكن، ويقول: كلما قرب من أول الجزء كان الحذف فيه أحسن، وحذف الفاء كأنه في السمع أحسن ونحن نذكره في باب آخر إن شاء الله تعالى»[١].

في هذا المثال الذي سقناه للمقارنة ما يكفي من القرائن لإقامة الدليل على أن فقرات الباب التاسع من كتاب الأخفش، تلك التي تقع بعد الخرم كانت توجد في الأصل في باب آخر لعله باب مقاييس الزحاف الذي ضاع أوله من جملة ما ضاع من الكتاب. إذا سلمنا بأن الأمر على هذه الحال ولو من باب الافتراض لا غير، وأخذنا بعين الاعتبار أن باب مقاييس الزحاف يقع عند أبي الحسن العروضي في الجزء الثالث من كتابه، يمكننا القول بأن فقرات الزحاف عند الأخفش هي الأخرى كانت توجد في الصيغة الأصلية للكتاب في باب من أبواب الجزء الثالث وربما الأخير منه، ذلك، أي الباب، الذي قد يكون خصصه للحديث عن مقاييس الزحاف. بالتالي، فإن ما ضاع من الكتاب لا يمكن بأية حال أن يقدر بصفحات، وإنما بما يزيد عن ثلثيه، باعتبار أن أبواب الجزء الثاني الذي عالج فيه البحور ضاعت كلها، وأبواب الجزء الثالث التي قد يكون خصصها لمواضيع شبيهة بتلك التي نجدها عند أبي الحسن العروضي ضاعت كلها، ولم يبق منها إلا بضع فقرات من باب مقاييس الزحاف.

خلاصة القول، لا يمكننا في الوقت الراهن أن نساير سيد البحراوي فيما ذهب إليه من أن كتاب العروض للأخفش وصلنا كاملاً أو شبه كامل، ولا تنقصه في أقصى الأحوال إلا بضع صفحات، بل إن ما ضاع منه يشكل معظم الكتاب ومجمله، وأن المطبوع لا يتجاوز الأبواب التي كانت على الأرجح تشكل في صيغته الأصلية الجزء الأول منه، مع بضع فقرات من باب ضاع أوله من الجزء الثالث.

---

(١) أبو الحسن العروضي: الجامع في العروض والقوافي، سبق ذكره، ص ٢٠٢.